حرية التعبـير والـرأي في ذروة الربيع العربي

□أوس عزالدين المانع

كل ثورة لها طابع تقافي بالضرورة

قبل نحو شهرين تقريبا من الآن أعلن موقع ((ويكيبديا)) الإلكتروني الشهير،الذي يعتبر أكبر وأهم موسوعة على شبكة الإنترنيت،عن نيته الاحتجاب،احتجاجا على مشروع قانون أمريكي أثير في الكونغرس الأمريكي يهدف إلى السيطرة على القرصنة،وعرض الموقع رسالة بلغات مختلفة يعترض فيها على مشروع القانون الذي ينظره الكونغرس،والذي قال إنه قد يضر بشدة بوجود ((إنترنيت حرة ومفتوحة)) كما كتب على صفحته الرئيسية بحروف كبيرة بيضاء وعلى خلفية سوداء ((تخيل عالما من دون معرفة حرة)) .

ولم يكن هذا الموقع هو الموقع الوحيد الذي أعلن قراره هذا،بل شاركته مجموعة كبيرة جدا من المواقع الإلكترونية والشبكات الاجتماعية والأفراد من مستخدمي الشبكة،وانضم محرك البحث العملاق ((جوجل)) للحملة ذاتها،ولكن من دون حجب صفحته،إذ اكتفى بتغطية شعاره المعروف بلوحة سوداء مع رسالة باللونين الأزرق والأسود الذي يقول ((من فضلك: قل للكونغرس لا تفرض رقابة على الإنترنيت))،وظهرت بعدها مئات المواقع وهي تضع إشارة إلى رفضها الرقابة هذه وأي سبل لمنع حرية التعبير .

إن اسم هذا القانون هو ((سوبا))،أي بمعنى ((إيقاف أعمال القرصنة على الإنترنيت))،الذي قام بتقديمه إلى الكونغرس الأمريكي ((لامار سميث)) للمناقشة،وكان الهدف منه هو إيقاف عمليات القرصنة على الإنترنيت،أي وقف الاستخدام غير القانوني لمواد لها حقوق ملكية مثل الأفلام والموسيقى والكتب والسم وغيرها .

وقد حظي مشروع هذا القانون بتأييد الكثير من الشركات المنتجة لمواد ثقافية وفنية عديدة،وخصوصا شركات الإنتاج السينمائي،التي تقول إنها تتضرر بشدة من عرض أفلامها على الإنترنيت،ولكن شركات الإنترنيت كانت لها وجهة نظر أخرى،حيث تقول بأن هذا المشروع على الرغم من أنه يدافع عن حقوق الملكية في جوهره لكنه يفرض رقابة غير مسبوقة على محتوى شبكة المعلومات الدولية .

وبموجب مشروع هذا القانون يمكن لأصحاب حقوق الملكية الفكرية تقديم شكاوى ضد هذه المواقع الإلكترونية وإغلاقها في حال انتهاكها هذه الحقوق،مع إلزام محركات البحث والمواقع الأخرى بحجب المواقع المخالفة بموجب أمر قضائي،وكذلك إمكانية معاقبة المواقع على استضافة محتوى مسروق،الأمر الذي تخشى شركات الإنترنيت أن يجعلها عرضة للمساءلة من تصرفات مستخدميها،وتصل العقوبات المقترحة وفقا لمشروع هذا القانون إلى السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات،وعقوبات مادية تصل إلى ربع مليون دولار .

وقد تبين أن من يحرك مشروع هذا القانون هو شركات عملاقة،وهذه الشركات متخصصة في مجال صناعة الوسائط المرئية والمسموعة،وكانت قد قلت أرباحها بسبب انتشار المواقع التي تتيح للمستهلك تحميل مواد فيلمية أو موسيقية أو غيرها من الشبكة،وكل ذلك من دون الرجوع للمنتج الأصلي لهذه المادة .

ومع كل ذلك،فإن مشروع هذا القانون بالطريقة التي ظهر بها قد بدا واضحا إنه سينتهك الكثير من القوانين الدستورية الخاصة بحرية التعبير والحرية الشخصية لجميع الأفراد،وهو ما عبر عنه مؤسس موقع ((ويكيديا)) ((جيمي ويلز))،حيث قال في تصريح صحفي له : ((إنه ينبغي وقف القرصنة الإلكترونية))،مضيفا :: ((إن هذه ليست القضية،ولكن مشروع القانون غير مفهوم،وصيغ بصورة سيئة للغاية،وأنه يؤثر على أشياء لا علاقة لها بالقرصنة أبدا)).

والملافت أن البيت الأبيض انتبه مبكرا إلى هذا الأمر،وصرح تصريحا بين نفسه أنه ميال لعدم الأخذ أو إقرار قانون من شأنه التضييق على حرية التعبير والرأي،حيث جاء في تصريح البيت الأبيض : ((على الرغم من أننا نعتقد إن القرصنة الإلكترونية من جانب المواقع الأجنبية مشكلة كبيرة وخطيرة جدا وتتطلب ردا تشريعيا مهما،إلا أننا لن ندعم تشريعا يقلل من حرية التعبير ويزيد من مخاطر الأمن الإلكتروني))،لذلك فإن البيت الأبيض انتصر إذن،ومع ذلك لم تخفت حدة حركة معارضة هذا المشروع،حيث أعلن ((ويكيديا)) أنه قد يحجب خدماته بعدد من اللغات،التي من بينها الإنكليزية،وهو ما أثار انتقاد بعض المؤيدين لهذا المشروع مثل ((روبرت موردخ))،ومؤسس موقع ((تويتر)) .

لكن كل هذا الجدل تم حسمه حينما اضطر مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إعلانه بعدم نيته إقراره هذا القانون،وخصوصا أن العديد من المواقع التي أعلنت عن دعمها هذا المشروع فقدت ملايين المستخدمين الذين أغلقوا حساباتهم على تلك المواقع،ولا يزال هناك مشروع قانون آخر شبيه لذلك القانون الذي يعرف باسم ((بيبا))،لكن أغلب المراقبين يتوقعون أن يلقى هذا المشروع مشروع ذلك القانون نفسه .

لقد اتخذ موضوع الرقابة تقريبا في الوقت نفسه مسارا جديدا،حين أعلن في بعض وسائل الإعلام عن نية أشهر المواقع الإلكترونية تجاهه لعدم إظهار بعض التعليقات الخاصة بالمستخدمين في بعض الدول،ووفقا لظروف محددة،وهو ما تم ربطه بين ما أثير عن شراء أحد أصحاب رؤوس الأموال العرب حصة في هذا الموقع قبل فترة قصيرة،واتجاه الدولة إلى عمل نوع من الرقابة علة المواقع الاجتماعية بسبب دورها المؤثر والفعال في الحراك السياسي والاجتماعي الدائر الآن في منطقتنا العربية ككل .

والحقيقة إن الجدل في هذا الموضوع قد ارتفعت وتيرته لتزامنه مع عدد من المتغيرات الكبيرة التي واكبت التغييرات الثورية في المنطقة العربية،ومن بينها صعود بعض التيارات الإسلامية،وخصوصا في مصر وتونس وليبيا في سباقات الانتخابات البرلمانية الديمقراطية الأخيرة،وإعلان بعض من رموزهم منع أو ممارسة الرقابة على الأعمال الفنية أو الأدبية،وحجب بعض منتديات الشبكة الإلكترونية .

وتعود بدايات المفهوم الحديث لحرية التعبير والرأي إلى القرن السابع عشر في المملكة المتحدة،بعد الثورة التي أطاحت بالملك ((جيمس الثاني)) من انكلترا في عام ((١٦٨٨))،ونصبت الملك ((وليام الثالث)) والملكة ((ماري الثانية)) على العرش،وبعد سنة من كل هذا أصدر البرلمان البريطاني قانون ((حرية الكلام في البرلمان))،وبعد عقود من الصراع في فرنسا تم إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا في عام ((١٧٨٩)) عقب الثورة الفرنسية،الذي نص على أن حرية الرأي والتعبير هما جزءان أساسيان من حقوق المواطن،وكانت هناك محاولات كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الزمنية نفسها لجعل حرية التعبير والرأي حقا أساسيا،غير أن الولايات المتحدة لم تفلح في تطبيق ما جاء في دستورها في عامي ((١٧٧٦)) و ((١٧٧٨)) من حق حرية الرأي والتعبير،حيث حذف هذا البند في عام ((١٧٩٨))،واعتبرت معارضة الحكومة الفيدرالية جريمة يعاقب عليها القانون،ولم تكن هنالك مساواة في حقوق حرية التعبير بين السود والبيض .

وترصد الكتابات المهتمة بتاريخ حرية التعبير في العصر الحديث المقدمات الأولى لهذه الفكرة،بالتوقف عند الفيلسوف ((جون ستيوارت ميل))،الذي يعد واحدا من أوائل من نادوا بحرية التعبير عن أي رأي،ومهما كان هذا الرأي،حيث قال : ((إذا كان كل البشر يمتلكون رأيا واحدا،وكان هناك شخص واحد فقط يمتلك رأيا مخالفا،فإن إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توافرت له القوة على ذلك))،وكان الحد الوحيد الذي وضعه ((ميل)) لحدود حرية التعبير هو عبارة عما أطلق عليه ((إلحاق الضرر بشخص آخر))،ولا يزال حتى يومنا هذا الجدل الواسع حول ماهية الضرر،فقد يختلف ما يعتبره الإنسان ضررا ألحق به من مجتمع إلى آخر،وكان ((جون ستيوارت ميل)) من أشهر الداعين إلى النظرية الفلسفية،والتي تنص على إن العواقب الجيدة لأكبر عدد من الناس هي الفاصل في تحديد اعتبار عمل أو فكرة معينة أخلاقيا كانت أم لا،وكانت هذه الأفكار مناقضة للمدرسة الفلسفية،والتي تعتبر العمل اللاأخلاقي سيئا،حتى ولو عمت الفائدة من القيام به،وقد استندت هذه المدرسة إلى الدين لتصنيف الأعمال إلى مقبولة أو غير مقبولة.

والحقيقة إن فكرة حرية التعبير والرأي ترتبط ارتباطا وثيقا بالفلسفة،وبفكرة أخرى أكثر شمولا هي حرية التفكير،وهو المفهوم الفكري الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية،، أي بفكرة الديمقراطية نفسها،لذلك نجد أن نشأة الفلسفة نفسها ارتبطت بالمناخ العام لحرية التفكير الذي ساد في اليونان خلال فترة نشأة الفلسفة .

وكان ظهور الفلسفة في بلاد اليونان إعلانا عن إحداث قطيعة في التفكير لدى الإغريق،حيث تم الانتقال من الخطاب الشفوي الأسطوري إلى الخطاب الفلسفي المكتوب،الذي يعتمد على الاستدلال العقلي وإنتاج الأفكار والمفاهيم العقلية المجردة،وكان للعامل السياسي الدور الأكبر في بزوغ هذا الفكر الجديد،حيث ظهرت الفلسفة في مناخ ديمقراطي عرفته الدولة،وسادت حرية التعبير،وأصبحت كل القضايا مطروحة للنقاش العلني .

ولذلك فحين نقول إن الثورة في جوهرها فعل ثوري،لذلك ينبغي تغيير القيم الأساسية والثقافية المستقرة تحت وطأة الاستبداد والدكتاتورية،فهذا يعني أن المشروع البديل هو مشروع سياسي وثقافي واجتماعي وفكري،وهذا ما لا يمكن أن يتحقق في مناخ من التعصب الطائفي أو ضيق الأفق أو استقرار الأفكار التقليدية،التي لا توجد إلا في الأنظمة المتسلطة والمستبدة .

تنشر صفحة "الرأي" ابتداءً من هذا العدد سلسلة مقالات للكاتب غالب الشابندر تحت عنوان "خسرت حياتي" في يوم الإثنين من كل أسبوع.

المحرر

خسرتُ حياتي (1)

ساعة في حضرة السلطان موفق الربيعي

□غالب حسن الشابندر

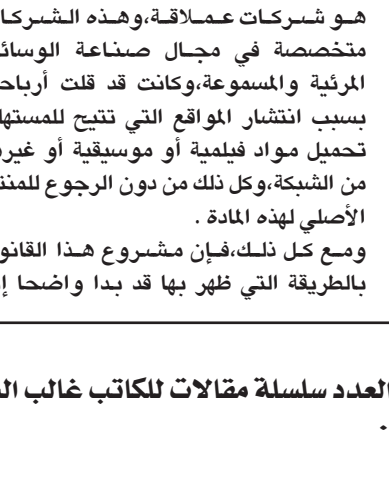
موفق الربيعي

وأنا اشعر باليأس المطلق من كل شيء قررتُ أن أصرف بقايا عمري التي أتمنى أن لا تتعدى لحظات باتجاهين، الأول : أن أعمل على تنضيد ما عندي من منتَج ثقافي وفكري حول الكثير من القضايا لعل الفرصة تتوفر لطبعها، والثاني :أن أستعرض بعض تجاربي مع الآخرين ، خاصة من أصدقاء العمر والعقيدة والسياسة، وإن كانت متواضعة، لربما فيها فائدة للقراء ،وقد اخترتُ عنوان: "خسرتُ حياتي" لسرديات الاتجاه الثاني، وستخضع اختياراتي للظروف المحيطة بي.

كنت في زيارة للعراق قبل خمس سنوات تقريبا. وقد قادتني الصدف أو المقادير التعسة أن أكون ضيفا على أحد الأصدقاء في المنطقة الخضراء، وذات الصدف أو المقادير التعسة قادتني إلى طلب من بعض الأصدقاء زيارة مستشار الأمن القومي العراقي (موفق الربيعي) للاستئناس والتلاطف وليس لأي داع آخر.

لبيت الدعوة وتوجهنا نحو القصر المنيف لحضرة المستشار القومي موفق الربيعي ، كان في استقبالنا بعض العاملين في خدمته ، وما هي إلاّ دقائق حتى هبط علينا المستشار، وبعد تبادل السلام العادي بينه وبين الضيوف بمن فيهم كاتب هذه السطور، توجه أحد الحاضرين بالسؤال عن صحة المستشار إذ بدت عليه بعض معالم الهزال الجسمي، وهل هو يعاني مرضاً لاسمح الله ، فكان جواب المستشار ما نصه تقريبا:.نعم ، أنا مريض ، ومرضي هو العراق!

لم أكترث لا للسؤال ولا للجواب، خاصة للجواب، لأني أعرف جيدا بأن موفق الربيعي قليلا ما يصدق في كلامه، وفي الأثناء تحدث المستشار عن همومه العراقية الكبرى، وفيما انتهى من كلامه، توجهت له بكل بساطة بسؤال عن سفرته مع بعض السياسيين العراقيين إلى المملكة العربية السعودية، حيث قلت له ما معناه: لا أعتقد كان من الصحيح أن تصطحب معك في هذه الزيارة شخصية حزبية معروفة بتوجهها الرديكالي ـ وإن تحول إلى أمريكي أكثر من الأمريكان في ما بعد ولي معه سجال قادم ـ ،وأخرى محسوبة علناً على دولة لها علاقات متشنجة مع المملكة العربية السعودية... ما الذي حدث؟

التفت إليّ وكنت جالسا عن يمينه، وصرخ بي بكل ما يملك من قوة (صوتية) حيث قال لي ما نصّه: اسكت، لا أمسح بكَ الأرض! أي والله، هكذا قال لي مستشار الأمن القومي العراقي، ذلك المناضل الكبير الدكتور موفق الربيعي، الذي تشهد سجون صدام حسين ببطولاته النادرة.

لم أكترث لكلامه، لعلمي بأن السيد موفق الربيعي ليس بهذه الشجاعة بكل صراحة، بل هو أجبن خلق الله ربما، وابتسمت بشكل استهجاني، وقلت كلمة كانت صعبة بحقه كما يراها، وقلتها بهدوء، ورفعت ساقي اليسرى إلى اليمنى وأنا مستمر بابتسامتي الاستهجانية.

بعد هذه (الزأرة) الأسدية المقدامة من مستشار الأمن القومي، راح يتكلم عن قضية إعدام صدام حسين، وكان مما قاله والله على ما أقول شهيد، بأنه اتصل بالسيد رئيس الوزراء نوري المالكي تلفونيا، وقال له ما معناه: أبو إسراء لازم نعدم صدام حسين! وحسب الربيعي نفسه، بأنّ الحجي أبا إسراء أجابه: تتصور لازم نعدمه؟ ثم أردف نعم هذا قرار لا رجعة فيه.

هنا قال الربيعي: قلت لأبي إسراء، شوف (مو تتراجع) يجب إعدام صدام حسين!

هنا قلتُ له: يبدو أنك صاحب القرار الحقيقي في إعدام صدام حسين وليس سيادة رئيس الوزراء؟! تراجع خائفا وقال :لا ، لا ، هو رئيس السلطة التنفيذية.

مرّت فترة سكوت، ثم قال: أنا أعرف غالب الشابندر مخلص في نقده الحكومة وبإمكاني الآن أن أعتقله لو لا إيماني بإخلاصه! قالها بهدوء، وهو يصوب نظره للآخرين، ويتجنب نظره باتجاهي، ابتسمت أيضا، ومن ثم قال: أنا يوميا أقرأ أربعة تقارير، ومن ضمنها نقد غالب للحكومة، وبإمكاني الآن أن أعتقله!

لم يطل البقاء، بل تأزم الموقف في داخل غرفة اللقاء، وكان القرار أن تنتهي الزيارة، خرجنا، وكنت أول الخارجين، خارج غرفة اللقاء كنت قد نأيت بنفسي بعيدا، ولكن الإخوة الزائرين تحلقوا حوله مودعين، وفي الأثناء توجه معهم حتى أدركني وأنا كنت أنتظر الإخوة الحاضرين، هنا قال : أنا أدين للأخ غالب لأنه هو الذي (خلّصني) من ورطة الإسلام السياسي عبر كتاباته.

لم أجب بكلمة واحدة، ولكنه قال في الأثناء، حسب ما أتخطر، بأن أباه رحمه الله شيعي ، وأمه رحمها الله سنية، وبالتالي هو يمثل رمز الشعب العراقي!

ضحكت... ومضيت ... هل انتهت القصة؟

لا ،فهناك بقايا ، لعل من فصولها المهمة قصة إعلان شيعة العراق، وقصة الكراس الشهير، سياستان ومنهجان للمستشار، يأتي وقتهما بإذن الله، .. وفي حلقات أخرى مع أصدقاء آخرين.

العودة إلى د. علي الوردي

ضرورة سوسيو - ثقافيَّة مُلحاحة

□علاء البغدادي

قد تبدو للوهلة الأولى بأنَّ الضرورة منتفيَّة لإعادة قراءة مشروع الدكتور عليّ الورديّ، وإنَّ محاولة العودة إلى التفاعل مع منجزه الكبير ما هي إلاّ محاولة الولوج في اللاجدوى، لأنَّ المجتمع العراقيّ يُعَدُّ من أكثر المجتمعات عُرضَةً للتقلّب والتحوّل الاجتماعيّ والسياسيّ على امتداد تاريخه، وبالتالي ما جدوى أن يبقى الاهتمام قائماً بمفكر عراقيٍّ قدَّم نتاجه عن طبيعة المجتمع ومكوناته الثقافيَّة قبل ستين عاماً تقريباً؟!

إنَّ الموضوع بجملته لايتمركز بالضرورة حول الإيمان المطلق بما جاء به الدكتور الورديّ، بقدر ما يرتبط بحاجة الراهن العراقيّ المُلحاحة لاستثمار الهدف الابستمولوجيّ لمشروعه، واشتغاله الحفريّ في تبيان مجاهيل المجتمع العراقيّ، الذي ما زال يعيش فوضى عارمة لا قرار لها في مختلف فعاليّاته وعلى كافَّة الصُعد.

فالدكتور الورديّ من الأوائل الذين دشَّنوا ثقافة النقد الاجتماعيّ في بنية مجتمعيَّة إطلاقيَّة، تتحرَّك وتتفاعل ضمن دائرة مُتبنيّات ثقافيَّة جامدة، وكان من غير الممكن سماع صوت مُشاكس، يُغاير السائد والمألوف لقناعات الناس وتقاليدهم، التي صَيَّرها بعض المنتفعين إلى مُسلَّمات وثوابت مقدَّسة، أصبحت في ما بعد جزءاً مهمّاً من البنية الثقافيَّة والمعرفيَّة للمجتمع العراقيّ، وهذا التجذير والقداسة جعلها – أي تلك القناعات– خارج أطر النقد العلميّ والموضوعيّ، بل وحتى خارج إمكانيَّة غربلتها وتصفيتها، ولعل هذا أوَّل الأسباب التي تضطرنا إلى إعادة قراءة مشروع الدكتور الورديّ والإشكاليّات التي اشتغل عليها، من غير استشعار أيّ ضجر أو ترهُّل أو استهلاك.

ومن هنا فإنَّ المسوِّغات التي تُعيدنا لمشروع الدكتور الورديّ تبدو جليَّة ومقبولة الآن، ليس لأنَّ الورديّ قام بدراسة المنظومة الاجتماعية العراقيَّة وفكّ مرموزاتها وأجاب عن أغلب إشكالاتها وحسب، بل لأنَّه ضغط على جراحنا بقوَّة من خلال استفزازنا داخل قرارة ما نحاول دائماً أن نغض الطرف عنه ونضعه في دائرة الصمت القَهريّ، واستطاع زعزعة بعض اليقينيّات "الواهمة" (دِّينيّاً وسياسيّاً واجتماعيّاً) والتي دائماً ما نبتعد عنها ونخشى مكاشفتها، فضلاً عن محاسبتها وإهمالها.

لذا، فأرى أنَّ مشروع الدكتور الورديّ مازال يحتفظ بقيمته وطراوته ولم تنفذ فاعليَّته حتى الآن، في حين تلاشت الكثير من الكتابات لمن جايل الورديّ ومن جاء بعده، لاسيَّما في مَجالي الاجتماع والثقافة.

ومن أهمّ الأسباب التي ساعدت على ديمومة مشروع الورديّ، هو أنَّه لم يكن من جوقة المثقَّفين الذين لا يرتبطون بالاشتراطات الواقعيَّة للراهن العراقيّ اليوميّ المُعاش، ولم يتغافل عن هموم الناس ومشاكلهم ولم يُدر ظهره لها، بل نراه جابه المخزون الثقافيّ الشعبيّ، الذي اعتبره من الركائز التي دائماً ما تعود بالناس إلى الماضي الراكد، أي أنَّ ذلك المخزون الثقافيّ الذي جابهه الورديّ وجعله تحت مجهره، هو المنبع الأساس الذي يُغذّي الراهن بكافَّة التناقضات عن طريق ظهورها على الواقع كممارسات سلوكيَّة يوميَّة للفرد العراقيّ.

وكذلك من الأسباب التي تجعل منجز الدكتور الورديّ مادَّة مقروءة طازجة لم تؤثِّر فيها عوامل التقادم، هو كون الورديّ تحرَّر من شراك الإيديولوجيَّة وشباكها وهو يشتغل في تشخيص المخزون الثقافيّ العراقيّ، وقد يكون هذا أمراً مستحيلاً في البحث العلميّ المتعلّق بموضوعة الإنسان والتاريخ، بل أنَّه تحرَّر أيضاً من القيود المنهجيَّة والأكاديمية لعلم الاجتماع ذاته، مما ساعده على امتلاك زمام الموضوعيَّة، من غير إن تتصدَّع تساؤلاته الإشكاليَّة وتترهَّل كلما تقادم الزمن.

وأيضاً من المبرِّرات التي تُعيدنا إلى قراءة مشروع الورديّ وتجعله في صدارة الاهتمامات للقارئ والباحث، هو النكوص الثقافيّ العراقيّ وتشظّيه منذ اكتشاف الورديّ مَواطن الوهن والخور في ذلك المنجز وحتى الآن، حيث أنَّ ما أنجزه وأبدعه المثقَّف العراقيّ لم يَرق ليُصبح مكوِّناً أساسيّاً من مكونات ثقافته، ولم يسع المثقف العراقيّ لتصحيح هذا المسار الخاطئ، ولم يتمكَّن من إنتاج رؤى مُغايرة ومُشاكسة لوعي الفرد العراقيّ المألوف. بل دائماً ما كان – ولعله حتى الآن – ذلك المُنجز بمثابة المحاولات الفرديَّة التي لم تتجاوز جانب الإرهاص عند مُنتجيها، ومنذ أيام الدكتور الورديّ وحتى الآن لم يَخرج لنا مشروعاً ثقافيّاً كبيراً، يعتمد الموضوعيَّة والنقد العلميّ المتحرِّر من قيود الاستلاب والتبعيَّة، وبالتالي يُنتج تفاعلاً ثقافيّاً يُفضي بنا بالضرورة إلى تفاعل اجتماعي.

وهذا لا يعني التنكيل والتقليل من شأنيَّة الثقافة العراقيَّة برمَّتها أو الحكم عليها بالفشل، بل هو إيضاح إلى أنَّ منجزها ما زال متشظّياً هنا وهناك، ولم يستطع إنتاج منظومة وعي عراقيَّة مستقلة، لأنَّ الكثير ممن اشتغل على إنتاج المنجز الثقافيّ في العراق، ولأسباب مختلفة، لم يندكوا بواقع المجتمع والفرد ليكونوا في خطّ المواجهة مع كلّ المتغيِّرات التي تطرأ على الراهن اليوميّ للناس، وهذا ما أشار إليه الدكتور الورديّ كثيراً، واستهجنه أكثر.

إنَّ الراهن السياسيّ العراقيّ وما يكتنفه من صراع واحتراب على مغانم السلطة، قد استشرفَه الدكتور الورديّ في الكثير من كتاباته، لأنَّ شخصيَّة الإنسان – بحسب الوردي – هي نتاج ثقافته وانعكاس لها في الأعمّ الأغلب. والصراعات السياسيَّة التي نشهدها اليوم تُظهر لنا بوضوح النزعة البدويَّة لدى الكثيرين ممن تصدَّروا المشهد السياسيّ، وبالتالي فهم يُديرون دفَّة السياسة بمنطق البداوة والغَلَبة والثأر والاستئثار.

ولأنَّ السائد في العراق بمختلف المجالات، هو خاضع لذات العناصر الثقافيَّة التي اشتغل عليها الورديّ، بل ما زالت فاعلة بقوَّة بسبب وجود من يسعى بكلّ جدٍّ لدوامها وإنعاشها، فإنَّ إهمال ما أكّده الورديّ كون العقل من منتجات المجتمع، قد يبدو أمراً مغلوطاً ومُجانباً للصواب، وهذا ما يُبقي الدكتور الورديّ ومشروعه التصحيحيّ انعطافة كبرى في تاريخ العراق وثقافته، ما دام المنجز الثقافيّ العراقيّ خاضعاً ومُذعناً لنفس التقاليد "المُسلَّمات" الزائفة. وهذا ما قد نتحدَّث عنه في مناسبات لاحقة.